

رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

## رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

الباحثة/ ايمان السيد سليمان اسماعيل

لدرجة الماجستير في قسم الفلسفة الاسلامية

### المقدمة

تُعد مشكلة القضاء والقدر من أهم القضايا التي شغلت الأذهان على مر العصور ، فتزداد التساؤلات هل أنا مخير أم مسير ؟ فهناك بعض الأفعال التي يجد الإنسان فيها نفسه مسيراً فيتساءل لما إذن تُعاقب ؟ وإذا كان الله يعلم بعلمه وعظمته أن هذا الإنسان سيصبح من أهل الجنة أم من أهل النار قبل خلقه ، فإذا كان من أهل الجنة فمهما عمل بحياته لن يغير شيء فمصيره مكتوب في اللوح المحفوظ ؟ و إذا كان من أهل النار أيضاً فما فائدة عمله ومصيره مكتوب ؟ ويطلقون في نهاية حديثهم قائلين " مقدر ومكتوب " . فهل تعلم الاذهان حقا معني تلك الكلمة ؟

فهناك من يري أن الإنسان هو خالق أعماله والقادر عليها وهم القدرية وعلى رأسهم معبد الجهني و غيلان الدمشقي ، وهناك فريق آخر يري أن الإنسان مسير لا مخير فلا إرادة له ولا قدرة وهم الجبرية وعلى رأسهم جهم بن صفوان . أما المعتزلة فقد آمنت بعدل الله و اعتبروه أصلاً من أصولهم وليس من عدل الله أن يكلف عبده بما لا يطيق أو يحاسب على ما لم يقصد إليه ، ولهذا ذهبوا إلى أن العبد قادر خالق لأفعاله وبدون تلك الحرية فلا معني لنبوة أو رسالة فما فائدة إرسال الرسل لمن لا حرية له . ولكن كيف التوفيق بين إرادة الله و قدرته و إرادة العبد إذا كان للعبد قدرة و إرادة مستقلتان ؟ فهنا يقولوا بالقدرة الحادثة و المستمدة من القدرة القديمة فقد منح الله العبد قدرة يستطيع بها أن يفعل و يترك و هي أساس الثواب و العقاب . فتأتي الأشاعرة ومؤسسها ابو الحسن الأشعري والذي تناول القصية من جهة قدرة الله وسلطته وليس من جهة التكليف و الجزاء ، فانه عنده هو مالك الملك يفعل ما يشاء ولا دخل للإنسان في خلق الفعل لأن هذا يُعد شرك بالله ولكن لكي يُثاب على فعله ويُعاقب فيكون جزاءه علي افعاله الاختيارية فقط دون الفعل الاضطراري مثل أن ترتعش يده او يقف نبضه ، فالفعل الاختياري من خلق الله ومن كسب العبد ، وهنا جاءوا بنظرية الكسب والتي ستحاول الباحثة توضيحها بشكل أكثر في فصول الدراسة . موضحة كيف تناولها الأشاعرة وخاصة الإمام الجويني والذي يُعد من أهم اعمدة المذهب الأشعري وكيف ربط فكرة القضاء والقدر بالمعجزات .

المعجزات وعلاقتها بالقضاء والقدر عند الجويني

أولاً : مفهوم المعجز لغة واصطلاحاً

- العجز لغة

ذكر الرازي في مختار الصحاح في مادة ( ع ج ز ) أن " العَجَز بضم الجيم : مؤخر الشيء ، يذكر و يؤنث وجمعه ( أعجَازٌ ) . والعجز الضعف وبابه ضرب و ( معجراً ) بفتح الجيم وكسرهما ، في الحديث : " لا تلتوا بدار معجزة " أي لا تقيموا ببلدة تعجزون فيها عن الاكتساب والتعيش . و ( أعجزه ) الشيء فاته . والمعجزة واحدة ( معجزات ) الانبياء عليهم السلام . (١)

- كما ورد في باب العين ل ( بن فارس ) العجز ، العين والجيم والزاء أصلان

صحيحان ، يدل أحدهما على الضعف والآخر على مؤخر الشيء . (٢)

- والمعجز مأخوذ من العجز ، ولا يطلق إلا على الله ، لأنه هو خالق العجز . (٣)

- العجز اصطلاحاً

الاعجاز : هو في الكلام أن يؤدي المعنى بطريق أبلغ من كل ما عداه من الطرق

. واعجاز القرآن ، ارتقاؤه في البلاغة إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن

معارضته على ما هو الرأي الصحيح لا الإخبار عن المغيبات ، ولا عدم التناقض

والاختلاف ولا الأسلوب الخاص ، ولا صرف العقول عن المعارضة ..... (٤)

- وقد ذكر الزركشي ان علم الاعجاز يُعد علم جليل ، عظيم القدر ، لأن نبوة النبي

معجزتها الباقية القرآن ، ويوجب الاهتمام بمعرفة الاعجاز . (٥)

(١) الرازي : مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٦ ، ص ١٧٤ .

(٢) بن فارس : مقاييس اللغة ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٣) الكفوي : الكليات ، د.عدنان درويش & محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٩ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٥) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، ج ٢ ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٤ ، ص ٩٠ .

رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

ثانياً : المعجز وعلاقته بالقضاء والقدر عند الجويني

مع وجود الخلاف بين الفرق الإسلامية وتعدد الآراء حول مشكلة القضاء والقدر ، تعددت الآراء حول صدق وكذب المعجزة والنبوة ، فالمعجزة هي البرهان الأوحد على صدق الرسول ، وكانت المعتزلة أول من أخذت بهذا القول ، فيعرف القاضي عبد الجبار المعجز بأنه : " الفعل الذى يدل على صدق المدعي للنبوة " (١) وكذلك الأشاعرة ولكن ليس معنى المعجز عندهم هو ما يعجز عنه الخلق ، بل معناه أنه مما لا يدخل تحت قدرة العباد لامتناع كونه مقدوراً لهم واستحالة وقوعه منهم لا لعجزهم عنه ومنعهم منه . (٢) ، لذا عرضوا موقف البراهمة من إنكار النبوة .

وقد كان الجويني مثل غيره من المتكلمين ، أكد على جعل المعجزة كطريق واثبات لدعوى النبوة ، وهى الأمر الخارق للعادة الصادر من قبل المولى عز وجل أجزاها على يد النبي ، إلا أن تسميتها بالمعجزة من باب التوسع ليس غير لأن المعجز هو الذى خلق العجز وهو الله سبحانه لأنها إذا كانت متاحة للبشر فإن المتحدين بها لا يعجزهم معارضتها فالمعني بالإعجاز هو الانباء عن الامتناع من غير تعرض لوجود العجز الذى هو ضد القدرة . (٣) ثم في تسمية الآية معجزة تجوز آخر أيضاً ، و هو إسناد الإعجاز إليها ، والرب تعالى هو معجز الخلائق بها ، ولكنها سُميت معجزة لكونها سبب في امتناع ظهور المعارضة على الخلائق . (٤)

وقد تكون المعجزة فعلا لله عز وجل خارقاً للعادة ، ظاهراً على حسب سؤال مدعي النبوة مع تحقيق امتناع وقوعه في الاعتقاد من غيره اذا كان يبغى معارضة . (٥)

- 
- (١) انظر القاضي عبد الجبار : المجموع في المحيط بالتكليف ، تحقيق يان بترس ، ج ٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .
  - (٢) الباقلاني : البيان عن الفرق بين المعجزة والكرامات ، بيروت ، عام ١٩٥٨م ، ص ٨ ، ٩ .
  - (٣) الجويني ، الإرشاد ، ص ٤٤٢ .
  - (٤) المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .
  - (٥) البرهان ، ج ١ ، ص ٣٣ .

ويري الجويني أنه إذا قيل هل في المقدور نصب دليل على صدق النبي غير المعجزة ؟ قلنا ذلك غير ممكن ، فإن ما يُقدَّرُ دليلاً على الصدق لا يخلو إما أن يكون معتاداً ، وإما أن يكون خارقاً للعادة ، فإن كان معتاداً يستوى فيه البُرُّ والفاجر ، فيستحيل كونه دليلاً ، وإن كان خارقاً للعادة يجوز تقدير وجوده ابتداءً من فعل الله تعالى ، فإذا لم يكن بُد من تعلقه بالدعوى ، فهو المعجزة بعينها . (١) ويوضح الجويني هنا ضرورة صدق العبد بقوله أن المعجزة تقتضي صدق من ظهرت على يديه . (٢) ولأهمية تلك القضية أيضاً لدى امامنا نجده يعقد لها أكثر من باب بكتبه سواء الارشاد أو العقيدة النظامية وهذا ما سنوضحه بالأسطر القادمة .

وإذا اطلعنا إلى كتب الأشاعرة أيضاً سنجد مدى اهتمامهم بتلك القضية ، فيقول الإسفراييني عن هذا معرفة أن الله تعالى بعث الرُّسل وأنزل الكتب وبين الثواب والعقاب وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم وأوجب على لسانه معرفة التوحيد والشريعة . وكل ما قالوه فهو صدق ، وكل ما فعلوه فهو حق ، والعلم الدال على وصفهم ذلك ، قيام المعجزات الظاهرة الدالة على صدقهم و صحة قولهم . (٣)

#### أ - اثبات المعجزات و أثرها في المعرفة

أنكرت البراهمة النبوة ، وجحدوها عقلاً و أحالوا انبعاث الرسل وقالوا : إن جاءت الرسل بما يدرك عقلاً لم يكن في إرسالهم فائدة ، وكان في قضايا العقل مندوحة عن غيرها . وإن جاءت الرسل بما لا يدرك عقلاً فلا يقبل ما يخالف العقل . (٤) وقد أورد القاضي عبدالجبار ما يزيد عن خمس عشره شبهه لهم في إنكار النبوات (٥)، وكذلك إمامنا الجويني موضعاً موقفهم وناقداً لأرائهم ولكننا سنختار شبهتين فقط من شبهاتهم لتعلقهما بمسألة التحسين والتقبيح التي سنتنا ولهما بهذا الفصل .

(١) انظر الجويني ، الارشاد ، ص ٣٣١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

(٣) الاسفراييني : التَّبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، بيروت ، ط ١ لعام ١٤٠٣ هـ ، ص ٧٧ .

(٤) الجويني ، الارشاد ، ص ٣٠٢ . وايضاً د/فوقية حسين ، لمع الأدلة للجويني ، ص ١٢٣ . وانظر الجويني العقيدة ، ص ٦١ .

(٥) انظر القاضي عبدالجبار ، المغنى " التنبؤات والمعجزات " ، ج ١٥ ، ص ٢٢ .

رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

**الشبهة الاولى :** دلالة العقل على وجود صانع للعالم ، وبأن ما يأتي به الانبياء

والرسل يكون موافقاً للعقل أو باطلاً إذا كان مخالفاً له . (١)

**الشبهة الثانية :** وتحتوى على قولهم بفكره انكار النبوات فيرون أن في الشرائع ما تردع

منه العقول ، كالانحناء في الركوع ، والانكباب على الوجه في السجود والتحسير والتعري والهرولة والتردد بين جبلين ، ورمي الجمار من غير مرمى إليه ، إلى غير ذلك مما يهزءون به . (٢)

فيجيب الجويني على ذلك موضحاً أن الشرع يرشد إلى ما لا يستدرك بمحض العقول ، ولا يرد بما يقضى العقل بخلافة ، وإذا لم يكن في إرسال الرسل استحالة أو خروج عن الحقيقة فيجب الحكم بجوازه . (٣)

ويري أيضاً أن اثبات صدق النبوة لا يتم إلا من خلال المعجزات وهي افعال الله تعالى الخارقة للعادة والمستمرة وظاهرها على حسب دعوى النبوة ، هو تحديه ويعجز عن الإتيان بأمثالها . (٤) وشبهة الدراهمة مبنية على تحسين العقول وتقيحها ، فيرد الجويني عليهم قائلاً بالتسليم لهم بذلك - جدلاً يقتضية العقل - مبين بطلان ما يعولون عليه مع تسليمه كما يلي :

أولاً : قولهم فيما يسترحون إليه أنه لو قدرنا ورود نبي لم يخل ما جاء به من أن يكون مستدركاً بقضية العقل أو لا يكون مستدركاً بها . فإن كان ما جاء به مما يوصل العقل إليه ، فلا فائدة في ابتعائه ، وما يخلو عن غرض صحيح عبث وسفه وإن كان ما جاء به مما لا يدل عليه العقول ، فلا يتلقى بالقبول وإنما المقبول مدلول العقول . (٥)

فيجيب الجويني عليهم بأنه لا يمتنع تأكيد أدلة العقول بما جاء به الرسول ، وهذا بمثابة قيام أدلة عقلية على مدلول واحد ، وإن كان الاكتفاء يقع بدلالة واحدة فلا تجعل ما عداها عبثاً . ثم لا يمتنع أن يقع في معلوم الله تعالى أن الرسول إذا ابتعث كان ابتعائه لطفاً في الاحكام

(١) انظر الجويني ، الارشاد ، ص ٣٠٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٠٥ . وكذلك الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦١ .

(٣) د/ فوقية حسين ، لمع الأدلة ، ص ١٢٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٤ . وايضاً الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦٣ .

(٥) الجويني ، الارشاد ، ص ٣٠٣ .

العقلية ، وينتدب العقلاء لها عند إرسال الرسول ، فإذا لم يمتنع ما قلناه بطل ادعاؤهم بخلو الابتعاث عن غرض .....، ثم نقول : لم زعمتم أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم إذا لم يكن مدلول العقل كان باطلاً ؟ وبم تتكرون على من يزعم أن ذلك يجرى مجرى ما لو تقدم عليل إلى طبيب يسأله عما يصلح له ، فهو على الجملة يعلم أن المبتغى ما يشفيه ، ولكن لا يتعين له ما فيه شفاؤه ، والطبيب ينص له على ما يشفيه وكذلك المبعوث إليهم لا يتعين لهم قبل البعثة ما يصلحهم مما يبتعث الرسول فيه ، فإذا أرسل نص على المرشد و أوضح مناهج المقاصد . ويقال لهم : لم زعمتم أن العقول تغنى عن ابتعاث الرسول ؟ فهلا جوزتم إرسال الرسل لتبين الأغذية و الأدوية وتمييزها عن السموم المؤذية و الأنبئة المضرة ، وشيء من ذلك لا يستدرك عقلاً ؟ فإن قالوا : أطول التجارب يرشد إلى هذه المذاهب ، قلنا : عدم التجارب إلى استقرارها يفضى إلى المعاطب واقتحام المضار ، ولو ثبت الإرشاد أولاً ، لما مست الحاجة إلى معاطات السموم وتمييزها عما عداها . (١)

ومما تمسكوا به أن قالوا ألفينا الشرع عندكم مشتتلاً على أمور مستقبحة عقلاً ، مع علمنا بأن الحكيم لا يأمر بالفواحش ، ولا يندب إلى القبائح ، وكذلك مما تشتمل عليه الشرائع ذبح البهائم واستسارها والعقل قاض بقبح ذلك ، فأجاب الجويني إن ما ذكرتموه ينعكس عليكم بإيلام الله تعالى البهائم والأطفال الذين لم يقتروا ذنباً ولم يحتقبا وزراً فإن قالوا : ذلك عن الله حكمة . قلنا : فما كان حكمة من فعله ، لم يبعد كون الأمر أيضاً حكمة وهذا القدر مغن في غرضنا . (٢)

أما عن قولهم بأن الشرائع ما تردع منه العقول ، كالإنحاء في الركوع ، والانتكباب على الوجه في السجود والتحسير والتعري والهرولة والتردد بين جبلين ، ورمي الجمار من غير مرمي إليه ، إلى غير ذلك مما يهزعون به . فيرد امامنا قائلاً لهم معاشر البراهمة انكم بزعمكم معترفون بالصانع المختار ثم بنيتم رد النبوات على تقبيح العقل وتحسينه وكل ما ادعيتم قبحه مأمور به . فنحن نريكم مثله من فعل الله تعالى ، فأما ذبح البهائم فالله تعالى يهلك البهائم

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

## رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

بأسباب الهلاك من غير جريرة قارفوها ويحل بهم من الآلام ما يشاء ولا معترض عليه ، فما يقبح منه فعله لم يقبح منه الأمر به . (١)

وما ذكروه من استقباح هيئة الساجد فيري الجويني أن الرب تعالى قد يضطر عبده ويفقره ويعريه ويتركه كلحم على وضم والسوء منه بادية ، ولو عري واحد منا عبده مع تمكنه من ستره و مواراة سواته لكان ملوماً ، والرب تعالى يفعل من ذلك ما يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . وهو الذى يسلب العقول ، ويضطر المجانين إلى ما يتعاطونه مما تبقي مضرته ، مع القدرة على أن يعمل عقولهم . فإذا لم يبعد ما ضررنا فيه الأمثلة أن يكون فعلاً لله تعالى ، لم يبعد أيضاً وقوعه مأموراً به . (٢)

ويزداد التحاور ويشيرون إلى أفعال الله والدليل على جواز إرسالهم للرسول ، فيقول امامنا في ذلك : والدليل على جواز إرسال الله الرسل وشرع الملل ، أن ذلك ليس من المستحيلات التي يمتنع وقوعها لأعيانها ، كاجتماع الضدين ، و انقلاب الأجناس ونحوها ، إذ ليس في أن يأمر الرب تعالى عبداً بأن يشرع الأحكام ، ما يمتنع من جهة التحسين والتقييح . فإذا تبين ذلك ، قلنا : بعده مسلكان : أحدهما أن ننفي أصل التقييح والتحسين عقلاً ، فلا يبقى بعده إلا القطع بالجواز ، والثاني أن نسلم التقييح جدلاً ، ونقول : الإرسال ليس مما يقبح لعينه ، بخلاف الظلم والضرر المحض ونحوهما ، ولا يتلقى قبحة بأمر يتعلق بغيره ، فإنه لا يمتنع أن يقع في المعلوم كون الانبعاث لطفاً ، يؤمن عنده العقلاء ويلتزمون قضايا العقول ، ولولاه لجددوا وعندوا . فهذا قاطع في اثبات جواز النبوءات . ومن القواطع في ذلك إثبات المعجزات ..، ودلالاتها علي صدق المتحدي. (٣)

فتجد الباحثة أن الشبهة الثانية والأولى لا خلاف بينهم عند البراهمة ، فهم يجعلون العقل السائد للأحكام عندهم وله مكانه تعلق عن مكانة الشرع من وجهة نظرهم . ولكن هل العقل وحده كافي لمعرفة الضار من النافع ؟ فنجد إمامنا يرفض ذلك موضعاً هذا بضرورة الشرع ، فإله سبحانه وتعالى قد بعث إلينا الرسل ليعرفونا الفعل الصالح من الضار و قد

(١) الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦١ ، ٦٢ .

(٢) الجويني ، الإرشاد ، ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ . وأيضاً الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

#### الباحثة/ ايمان السيد سليمان اسماعيل

شبهه إمامنا هذا كعلاقة الرسل بالأطباء ، فالطبيب يفيد بأهمية الطعام وضرره وما تبغيه النفس وترفضه ، فليس العقل قادراً على الإلمام بهذا وحده ، فإذا كان العقل بوسعه معرفة الحسن والقبح على طريق الجملة فإنه يحتاج إلى من يسانده و يوضح له ، كرسالة الرسل ودلالاتهم المعجزات .

وهذا ما يشير إليه إمامنا في رده على البراهمة في الشبهة الأولى لهم ، وكذلك القاضي عبدالجبار وابن حزم وقوله بدليل " الضرورة الاجتماعية والشرعية " . (١)

ويمكننا الوقوف هنا على شيء وهو اتفاق المعتزلة و الأشاعرة على شيء واحد وهو الدفاع عن الاسلام ضد شبهات البراهمة وضرورة اللجوء إلى العقل والنقل معاً . الشرع بقوله للعبادات والعقل لكيفية إدراكه لها . وهذا قد اجتمع عليه القاضي عبدالجبار وابن حزم وابن رشد و إمامنا الجويني . (٢)

#### ب - المعجزات وشرائطها

يقول إمامنا " اعلموا أولاً أن المعجزة مأخوذة لفظاً من العجز وهي عبارة شائعة على التوسع والاستعارة والتجوز فإن المعجز على التحقيق خالق العجز ، والذين يتعلق التحدي بهم لا يعجزون عن معارضة النبي . فإن المعجزة إن كانت خارجة من قبيل مقدرات البشر فلا يتصور ايضاً عجز المتحدين بالمعجزات ، فإن العجز يقارن المعجوز عنه . فلو عجزوا عن معارضة لوجدت المعارضة ضرورة والعجز مقترن بها على ما تقصيناه في كتاب القدر ، فالمعنى بالإعجاز الإنباء عن امتناع المعارضة من غير تعرض لوجود العجز الذي هو ضد القدرة ، وقد يتجوز بإطلاق العجز على انتفاء القدرة كما يتجوز بإطلاق الجهل على انتفاء العلم . (٣)

(١) انظر ابن حزم ، الفصل ، ج٣ ، ص ١٤٨ . ، وكذلك ج١ ، ص ١٤٠ ، ١٤١ . وايضاً القاضي

عبدالجبار ، المعنى ، ج١٥ .

(٢) انظر ابن رشد : مناهج الأدلة ، تحقيق محمود قاسم ، طبعة الأنجلو المصرية ، ط٣ ، ص ٢١٦ . و

انظر الجويني ، الارشاد ، ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .



## رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

(٣) الجويني ، الإرشاد ، ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ . وأيضاً انظر الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦٣ .  
ثم في تسمية الآية معجزة تجوز آخر أيضاً وهو إسناد الإعجاز إليها ، والرب تعالى هو معجز الخلائق بها ، ولكنها سميت معجزة لكونها سبباً في امتناع ظهور المعارضة على الخلائق . (١)

ثم يشير امامنا إلى أهم شرائط المعجزة قائلاً :

" ثم اعلموا أن المعجزة لها أوصاف تتعين الإحاطة بها منها أن تكون فعلاً لله تعالى ، فلا يجوز أن تكون المعجزة صفة قديمة إذ لا اختصاص للصفة القديمة ببعض المتحدين دون بعض . ولو كانت الصفة القديمة معجزة ، لكان وجود الباري تعالى معجزاً ، وإنما العجز فعل من أفعال الله تعالى نازل منزلة قوله لمدعى النبوة صدقت ..... " (٢)  
فإن قيل : هل يجوز أن يكون المشي على الماء ، والتصعد في الهواء والترقي في جو السماء معجزة ؟

قلنا : لا يبعد تقرير ذلك معجزة إذا تكاملت صفات المعجزات ، والحركات في الجهات من قبيل مقدرات البشر . (٣)

وأما نفس الحركات ، فمن اعتقد كونها من فعل الله تعالى ، لم يبعد أن يعتقد كونها معجزة من حيث كانت فعلاً لله تعالى ، لا من حيث كانت كسباً للعباد ، فتكون القدرة على هذا التقدير والحركات معجزات . (٤)

وان قيل : لو ادعى نبي النبوة ، قال : آيتي أن يمتنع على أهل هذا الإقليم القيام مدة

(١) الجويني ، الإرشاد ، ص ٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٠٨ . وأيضاً الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

ضربها ، فذلك من الآيات الظاهرة ، وليست هي فعلاً بل هي انتقاء فعل ، وقد قال شيخنا رحمة الله : المعجزة فعل الله تعالى يقصد بمثله التصديق أو قائم مقام الفعل يتجه فيه قصد التصديق ، والوجه عندي أن القعود المستمر مع محاولة القيام هو المعجز ، فرجع المعجز إلى الفعل .

فإن قيل : إن القعود معتاد ، والمعجز خارق للعادة ، قلنا : القعود المستمر مع محاولة القيام في أقوام لا يعدون كثرة خارق للعادة ، فهذا شريطة المعجزة . (١)

ومن شرائطها أن تكون خارقة للعادة ، إذ لو كانت عامة معتادة يستوى فيها البار والفاجر ، والصالح والطالح ، ومدعى النبوة المحق والمفتري بدعواه ، لما أفاد ما يقدر معجزاً تمييزاً وتنصيماً على الصادق . (٢)

ويذهب الباقلاني إلى أن المعجز الحقيقي هو ما ينفرد الله بالقدرة عليه ولا يصح دخوله تحت قدر الخلق من الملائكة والبشر والجن ، فليس المعجز ما يعجز عنه الخلق فإنه لو صح عجز الخلق عنه ، لصح أن يقدروا عليه لأن العجز لا يصح إلا فيما تجوز القدرة عليه . فالقول بأن زيداً يعجز عما يقدر عليه عمرو فمعناه أن زيداً يعجز عن مثل ما يقدر عليه عمرو لا عن نفس مقدوره : وهذا معنى وصف العباد بأنهم يعجزون عن آيات الرسل . (٣)

وقد زعم بعض الجمهور من القدرية وغيرهم أن المعجز على ضربين ، فضرب منه مما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه ولا يصح أن يدخل مثله وشيء من جنسه تحت قدر العباد ( مثل الاجسام - السمع - والبصر ..... إلخ ) ، والضرب الأخر شيء يدخل مثله وما هو من جنسه تحت قدرة العباد غير أنه يقع منه سبحانه على وجه يتعذر على العباد مثله . وذلك نحو تفريق اجزاء الجبال الصم الصلاب ورفعها إلى ملكوت السماوات ونظم القرآن وتأليفه على ما هو عليه من البلاغة التي يقدر العباد على اليسير منها . (٤)

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٠٩ . وايضاً الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦٣ .

(٣) الباقلاني : البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات ، تصحيح الاب رتشد اليسوعي ، مكتبة الشرقية ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص ٢٣ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٤ .

## رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

فيجيب الباقلاني على ذلك قائلاً الأولى والأشبه عندنا أن يكون الإعجاز إنما هو في خرق العادة بخلق القدر على الصعود إلى السماء وحمل الجبال الثقال إذا اكتسب ذلك النبي ، وتحدى بمثله ، وقال آيتي وحجتي أنني أقوم من مكاني وأحرك يدي وأنكم لا تستطيعون مثل ذلك . وأمثال ذلك مما لم تجر العادة بخلق القدرة على مثله . وتكون حجته إقداره على ما فعله دون فعله الذي يدخل مثله تحت قدر العباد . (١) فإذا مُنعوا من فعل مثل ما فعله ، كانت الآية له خرق العادة بخلق المنع لهم من القيام وتحريك الجوارح ورفع قدرهم على ذلك مع كونه مُعتاداً من أفعالهم وكون خلق القدرة عليه مُعتاداً من فعل الله ، فإذا رفع القدر على ذلك عند التحدي ومنع منه ، كان ما فعله من هذا خرقاً للعادة . ومتى جعل الآية رفع القدر على ما اعتيد خلقها عليه و إمداد النبي (ص) بالقدر على الصعود إلى السماء - وذلك غير معتاد إقدار البشر عليه - عاد الأمر إلى أن المعجز هو الجنس الذي ينفرد الله سبحانه بالقدرة عليه دون ما يدخل تحت قدر العباد أو ما هو من جنسه . (٢)

ويذهب الباقلاني إلى وضع صفات للمعجزات وشرائط لها فيقول :-

- ١- " أما ما تختص به المعجزات الظاهرة على أيديهم من الصفات والأحكام ، فهو أن تكون آياتهم من أفعال الله سبحانه التي ينفرد بالقدرة عليها دون سائر خلقه ، أو بأن تكون من مقدوراته ومن الجنس الذي يقدر العباد على مثله إذا وقع منهم على وجه يخرق العادة وطريق يتعذر مثله على غيرهم .
- ٢- الوجه الثاني أن يكون ذلك الشيء الذي يظهر على أيديهم مما يخرق العادة وينقصها ومتى لم يكن كذلك لم يكن معجزاً . (٣)
- ٣- والوجه الثالث أن يكون غير النبي صلى الله عليه وسلم ممنوعاً من إظهار ذلك على يده على الوجه الذي ظهر عليه ودعا إلى معارضته مع كونه خارقاً للعادة .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

٤- والوجه الرابع أن يكون واقعاً مفعولاً عند تحدى الرسول بمثله وادعائه آية لنبوته  
وتقريعه بالعجز عنه من خالفه وكذبه . (١)

وقد ذهب عموم الأشاعرة إلى أن دلالة المعجزة على صدق النبي عادية ، وليست  
عقلية محضة - كدلالة الفعل على وجود الفاعل - ، وقد فسّر الإيجي هذه الدلالة العادية  
بقوله انها اجراء الله عادته بخلق العلم بالصدق عقبيه - المعجزة - فإن إظهار المعجزة على  
يد الكاذب ، وإن كان ممكناً عقلاً ، فمعلوم انتفاؤه عادة فلا تكون دلالاته عقلية لتخلف  
الصدق عنه في الكاذب بل تكون عادية ... وندعى في إفادته ( أي حصول المعجزة )  
الضرورة العادية . (٢)

أما الجويني فلا يقبل أن تكون دلالة المعجزة حسب الأدلة العقلية على مدلولاتها ، فقد  
عبر بقوله إن المعجزة تكون فعلاً لله سبحانه وتعالى خارقاً للعادة ظاهراً على حال مدعى  
النبوة ، مع تحقيق اقتناع وقوعه في الاعتقاد من غيره ، إذا كان يبغى معارضة و وجه  
دلالتها يقرب من إشعار قرائن الأحوال البديهية . (٣) ويعدها ضرورية وليست نظرية أي  
ليست بحاجة إلى نظر فيقول بإظهار المعجزة على شرطها يفيد العلم بصدقه ضرورة من  
غير احتياج إلى نظر . (٤) وحينما تساءل الجويني عن وجه دلالة المعجزة إذاً ؟ قال أن  
هذا مما كثر فيه خبط من لا يحسن علم هذا الباب . وأن المرضي لديه أن المعجزة تدل  
على الصدق من حيث تنزل منزلة التصديق بالقول ، و وضع مثال يوضح ذلك قائلاً :

- (١) المصدر السابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ .
- (٢) د/راجح عبدالحميد الكردي ، الذكري الالفية ، ص ١٥٣ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

" اذا تصدر ملك للناس وتصدر لتلج عليه رعيته ، واحتفل الناس واحتشدوا وقد أرهق الناس شغل شاغل ، فلما أخذ كل مجلسه وترتب الناس على مراتبهم انتصب واحد من خواص الملك ، وقال : معاشر الأشهاد قد حل بكم أمر عظيم و أظلمكم خطب جسيم ، و أنا رسول الملك إليكم و مؤتمنه لديكم و رقيبه عليكم ، ودعواي هذه بمرأي من الملك ومسمع فإن كنت أيها الملك صادقاً في دعواي ، فخالف عادتك وجانب سجيئك ، و انتصب في صدرك و بهوك ، ثم اقعده ، ففعل الملك ذلك على وفق ما ادعاه ومطابقة هواه ، فيتيقن الحاضرون على الضرورة تصديق الملك إياه و ينزل الفعل الصادر منه منزلة القول المصرح بالتصديق " . (١)

ويري صاحب الذكرى الألفية أن رأيه هذا يوضح أنه صاحب مدرسة العلوم الضرورية إذ ينصرف عن التعبير " إجراء العادة " إلى تعبير " الإشعار بقرائن الأحوال البديهية " وأنها ليست حاصلة عن نظر عقلي واستدلال كسبي وأنها نازلة منزلة التصديق بالقول . (٢)

وهو بهذا يناظر قول الباقلاني قبله بتعبير قريب عبر عنه في وجه دلالتها بأنها تجرى مجرى الشهادة له . (٣)

(١) الجويني ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٢) د/راجح عبدالحميد الكردي ، الذكرى الألفية ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥٤

ج - الفرق بين الكرامة و المعجزة :-

الكرامة هي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة بخلاف المعجزة ، ولكن صاحبها حصلت له الكرامة باتباع النبي والاستقامة على شرعه ، فالمعجزة للنبي والكرامة للولي ، وجماعهما الأمر الخارق للعادة . (١)

وهناك من يرى أن من الضروري طلب الاستقامة من الله ولكن الكرامة تأتي بنفسها على النفس . قائلاً " كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة ، فإن نفسك منجبله على طلب الكرامة ، وربك يطلب منك الاستقامة . " (٢)

- فإن قيل : أيجوز ظهور الكرامات مع دعوى ممن تظهر عليه ؟

فيجب إمامنا الجويني قائلاً : " ذهب بعض مجوزي الكرامات أنها تظهر من غير إثارة واختيار ، وزعم أنها بهذا الوجه تتميز عن المعجزات . وهذا قول من لم يحط بحقيقة الإعجاز ، فإن المعجزة لا تدل من حيث تتعلق بالدعوى المطلقة المرسله . و إنما تدل على النبوة من حيث تقع على وفق دعوى النبوة . فإن تعلق خارق عادة بدعوى أخرى دل على صدق تلك الدعوى . و إذا استشهد من قام في المجلس المشهود الذي صورناه ، وقال أيها الملك : اني من المقربين عندك و المختصين في مجلسك . فإن كنت كذلك فقم و اقعده ففعل الملك ذلك . دل على تصديقه . ثم ما يجرى من ذلك لا يدل على أن مثل هذا لو جرى متعلقا بدعوى الرسالة ، لم يدل على صدق مدعيها . (٣)

ويكمل إمامنا حديثه قائلاً :

" نعم . لست أنكر . أن سنة الله تبارك وتعالى اظهر الكرامات في الأغلب ، من غير إثارة و اختيار . والذي ذكرناه في التجويز لا في الاخبار عما تجرى به سنة الله جللت قدرته ، ولا يمتنع على القاعدة الممهدة ، أن يظهر الله فتنة على يد مدعى الربوبية من العباد كما ورد في الأفاصيص ، من اجراء الله النيل من فرعون ..... " (٤)

(١) ابن تيمية : المعجزات والكرامات وانواع خوارق العادات ومنافعها ومضارها ، تعليق احمد العيسوي ، دار الصحابه للتراث ، طنطا ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص ٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٣) الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

(٤) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

رابعاً : اثبات رؤية الجويني لعلاقة القضاء و القدر بالمعجزات :

ذهب الأشاعرة وخاصة الجويني بأن جعلوا المعجزة دلالة على صدق الرسل كما سبق و أشارنا إلى ذلك ، بمعنى أن مُدعي النبوة صادق وكما لو أن الله عز وجل قد وصفه بذلك من خلال دلالة المعجزة . ولكن هل يتصف المُبلِّغ بالصدق والمُبلِّغ له بعكس ذلك ؟ يجيب الجويني هنا بضرورة امتناع الكذب على الله تعالى وجعله شرط في دلالة المعجزة .

ويذهب الايجي إلي أن كلام الله ليس بنقص ، والنقص على الله محال ... (١) وان المعجزة هي فعل الفاعل المختار ، يظهرها علي يد من يريد تصديقه بمشيئته لما تعلق به مشيئته . (٢) ودلالاتها هي اجراء الله عادته بخلق العلم بالصدق عقبيه ، فإن اظهر المعجز علي يد الكاذب وان كان ممكنا عقلاً ، فمعلوم انتفاؤه عادة كسائر العاديات لأن من قال أنا نبي ثم نتق الجبل و أوقفه على رؤوسهم وقال ان كذبتُموني وقع عليكم و أن صدقتُموني انصرف عنكم ، فكلما هموا بتصديقه بعد عنهم واذا هموا بتكذيبه قرب منهم علم بالضرورة أنه صادق في دعواه ، والعادة قاضية بامتناع ذلك من الكاذب . (٣)

وحيثما سُئل الجويني عن أنه إذا تم التسليم بالقول أن المعجزة دالة على صدق المدعي فهذا الغرض لا يتم إلا بإثباتكم امتناع الكذب في حكم الله عز وجل ولا يمكن اثبات ذلك من خلال الشرع ، اذ كيف يمكن الاستدلال بدليل ولم يثبتُ طريق اثباته أي صحته من الكذب . (٤)

و أيضا لا يمكن الاسناد إلى الاجماع في صحته لان العقل لا يدل على تصحيح الاجماع وانما يتلقى صحته من كتاب الله عز وجل . (٥)

(١) الايجي : المواقف في علم الكلام ، عالم الكتب ، بيروت ، ص ٢٩٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٤١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٤١ .

(٤) الجويني ، الارشاد ، ص ٣٣١ .

فيرى الجويني أن المعجزة ليست من الأشياء التي تدرج ضمن النقائص إذا تم اثباتها بالكذب أو الصدق . لأنها ليست خيراً يقبل الصدق و الكذب كما أن يقول جعلته رسولاً و أنشأت الرسالة فيه و قولك جعلتك وكياً و استنبتك لشأنى ومحصول القول فيه انشاءً لا اخباراً وان كانت اخباراً فالغرض منها أمر بانتداب لشأن وانتصاب لشغل ، و الأمر لا يدخله الصدق و الكذب و آية ذلك أن الملك و إن نعم عليه كذب وخلف ، فالفعل الذى فرضناه منه يصدق الرسول و يثبت الرسالة قطعاً على الغيب من غير ريب فهذا موقف لا يتوقف ثبوته على نفي الكذب عن البارى سبحانه فاعلموه . (١)

مع العلم أنه لا يثبت صدق النبي بعد ثبوت الرسالة ، فيما يقوم به من أحكام و تشريعات محلاً لها ونهاياً عنها إلا بالقطع عن امتناع الكذب عن الله عز وجل . فالنبي يعتضد فيما يدعيه من صدق نفسه في تبليغه بتصديق الله إياه وما لم يتم اثبات صدقه لله تعالى فلا يثبت صدق النبي له . (٢)

ومن جهة أخرى نجد أن بعث الرسل وتأييدهم بالمعجزات وصلتهم بالحسن والقبح أو الخير والشر كان لهم جانب عند الجويني و رؤية تختلف عن سبقه وخاصة المعتزلة . ويقول في أهمية تناول الحسن والقبح إذ ليس في أن يأمر الرب تعالى عبداً بأن يشرع الأحكام ما يمتنع من جهة التحسين و التقبيح . (٣) وليس فقط هذا بل أنه ينفي أصل التقبيح والتحسين عقلاً فلا يبقى إلا القطع بالجواز ، والشيء الآخر هو التسليم بالتقبيح جداً و الإرسال ليس مما يقبح لعينه بخلاف الظلم و الضرر والمحض ونحوهما ..... (٤)

(١) الجويني ، الارشاد ، ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .



رؤية أبي المعالي الجويني لعلاقة القضاء والقدر بالمعجزات

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

فيتساءل الباحث هنا ، هل ما يحيط بنا بالعالم الخارجي من شرور يندرج تحت مصطلح القضاء والقدر ؟ وإذا كانت تلك الشرور تكمن في مرض ما بالإنسان فهل يُعد هذا من قضاء الله ؟ وهل يمكن القول هنا بأنها شر ؟

فنجد إمامنا يوضح لنا هذا في باب الكلام فيما يجوز (١) في أحكام الله سبحانه ، كالقول في التقييح والتحسين قائلاً " فالذي اعتقده أهل الأهواء حسناً لعينه كالإيمان وشكر المنعم ، والذي اعتقدوه قبيحاً لعينه كالكذب والظلم ، انما ينفصل وينقسم على من يقبل الضر والنفع . وحقيقة الضر : الألم . وحقيقة النفع : اللذة . والهموم واستشعار الخوف من الآلام ، والسور والارتياح من اللذات . والرب باتفاق المعترفين بالصانع متقدس عن قبول النفع والضر ، فلا يسره وفاق ، ولا يضره شقاق . وإذا كان كذلك استحال أن يظن به قبول النفع والضر فلا تسر الأفعال في حقه حتى يقضى بأنه يوقع بعضها ، ولا يجوز في حكمه ايقاع بعضها ، وإذا قال الذاهل عن هذا الأمر الجلي : أنه تعالى لا يفعل القبيح لعلمه بقبحه وغناه عن فعله . قلنا : لا يتحقق القبيح بالإضافة إلى الله تبارك وتعالى فإنه لا يتضرر به ، كما لا ينتفع بنقيضه ولولا أنه شاع في الفاظ عصبه الحق أنه خالق الخير والشر لكان سر التوحيد يُوجب أن يقال : ليس في أفعال الله تبارك وتعالى خير ولا شر ، بالإضافة إلى حكم الالهية فإن الأفعال متساوية في حكمه ، وإنما تختلف مراتبها بالإضافة إلى العباد ، فيقول الرسول : " قسم الله الأرواح فوقفت أرواح السعداء على يمين العرش ، و أرواح الأشقياء على يسار العرش ، ثم قال : هؤلاء أهل الجنة ولا أبالي ، وهؤلاء أهل النار ولا أبالي " .

(٢)

(١) انظر الجويني ، العقيدة النظامية ، ص ٣٥ .

الباحثة/ ايمان السيد سليمان اسماعيل

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

على عكس الجبرية و اعتقادهم أن الآلام يعتبر حسنها و قبحها بحال فاعلها ، فإن كان فاعلها القديم جل وعز يحسن منه سواء كان ظلماً أو اعتباراً ، و إن كان فاعلها الواحد منا لا يحسن و اعتلوا لذلك بأنه تعالى مالك وللمالك أن يفعل في ملكه ما يشاء . (١)

ونجد للمعتزلة و الذى يمثلهم القاضي عبدالجبار رأي آخر يرون فيه إن الآلام كغيرها من الأفعال في أنها تقبح مرة وتحسن أخرى ، فإذا حسن فإنما يحسن لوجه ، متى وقع على ذلك الوجه حسن من أي فاعل كان ، وهكذا في القبيح و جملة ذلك أن الألم إنما يحسن إذا كان فيه نفع أو دفع ضرر أعظم منه ..... (٢)

ويري ابو هذيل العلاف أحد شيوخ المعتزلة أنه يجب على الانسان أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر و أن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبداً ، ويعلم أيضاً حسن الحسن وقبح القبيح فيجب عليه الاقدام على الحسن كالصدق و العدل و الإعراض عن القبح كالكذب و الجور . (٣)

(١) القاضي عبدالجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٤٨٣ .

(٢) انظر المصدر السابق ، ص ٤٨٤ .

(٣) الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج ١ ، ص ٤٦ . وانظر أيضاً العراقي ، المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .